

تجسيد عام 2014 عاما للتضامن مع الشعب الفلسطيني على أرض الواقع .. ماذا يعني؟

الحضور (مع حفظ الألقاب): حنان عشراوي، عزمي الشعبي، هشام كحيل، عبد الرحمن أبو عرفة، قيس عبد الكريم، صالح رأفت، ريما نزال، هاني المصري، خليل شاهين، عمر عوض الله، ماجد بامية، عمار حجازي، عبد القادر الحسيني، رامي مهداوي، عبدالله أبو شاويش، زيد الشعبي، فجر حرب، ليلي فيضي".

طاقم "مفتاح": رولا المظفر، حنان قاعود، محمد عبد ربه

المقدمة:

في 26 من شهر نوفمبر تشرين الثاني 2013، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا تضمن، في جملة أمور، إعلان الجمعية العامة عام 2014 "عاما دوليا للتضامن مع الشعب الفلسطيني".

وفي 16 كانون الثاني 2014، أطلقت الأمم المتحدة هذا العام بحضور ومشاركة السفير الفلسطيني رياض منصور، بالإضافة إلى كبار مسؤولي الأمم المتحدة بمن فيهم نائب الأمين العام يان إلياسون، ورئيس الجمعية العامة السفير جون آش، ورئيس مجلس الأمن آنذاك السفير الأردني زيد بن رعد.

النقاش:

الإطار العام: جرى التأكيد على أهمية استثمار هذا القرار بأبعاده المختلفة، والاستفادة منه سياسيا، وكذلك استثمار التطورات العالمية التي يمكن من خلالها تصويب صناعة القرار، وتقوية الموقف الفلسطيني، وإحداث التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعزز هذا الموقف، وفق رؤيا استراتيجية، تؤثر في صناعة القرار عالميا، خاصة على ضوء اختلال ميزان القوى، ما يستوجب استخدام أساليب أخرى لتعرية الأسلوب الاستيطاني الكولونيالي الإسرائيلي، وإضفاء البعد القانوني للقضية الفلسطينية، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

لجنة وطنية جهوية

من الأهمية بمكان، الإسراع في تشكيل لجنة وطنية جهوية بمشاركة جميع الأطراف والقوى، وتمثل فيها جميع الدوائر الرسمية والوطنية، لمواكبة هذا التطور الإيجابي في الموقف الدولي من القضية الفلسطينية، وتجسيد

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن اعتبار عام 2014 عاما دوليا للتضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني على المستوى الدولي رسميا وشعبيا، وذلك من خلال تشكيل اللجنة الوطنية التي ستبثق عن عنوان رسمي، حيث بإمكان هذه اللجنة، القيام بمهام رديفة لعمل اللجنة الرسمية لتقوم بمخاطبة اللجنة المعنية في الأمم المتحدة بتجسيد قرار التضامن مع الشعب الفلسطيني، ووضع خطة للتحرك في هذا المجال بمشاركة جميع القوى السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاعات المجتمعية المختلفة، بحيث يتركز عمل اللجنة من خلال خطة عملها على قضايا مثل: الاستيطان، المقاطعة، وإنهاء الاحتلال، وتحميل إسرائيل المسؤولية عن الطريق المسدود الذي آلت إليه عملية السلام، وكذلك تجنيد الجاليات الفلسطينية في مختلف أنحاء العالم لتخرط في هذه الحملة في كل البلدان التي بإمكانها أن تساهم في تعزيز الموقف الفلسطيني، وتجسيد الحق الفلسطيني واقعا على الأرض.

توحيد الجهود الرسمية والأهلية

ولتحقيق الأهداف آنفة الذكر، جرى التأكيد على أهمية توحيد الجهود الأهلية والرسمية في حملة التضامن، والقيام بجهود مشتركة من خلال تنفيذ سلسلة من الفعاليات الاحتفالية التي تجعل القضية فاعلة وحاضرة على الدوام، أو من خلال الجانب الوظيفي المتضمن برنامجا واستراتيجيات عمل لا تكون مرهونة بالعام 2014 وحده، بل تتواصل لاحقا.

إنهاء الانقسام

جرى التأكيد أيضا على أهمية إنهاء الانقسام، لأن استمراره يضر على نحو كبير بدور الجاليات الفلسطينية في الخارج، وبوحدة رسالتها الموجهة إلى شعوب العالم وهيئاته المختلفة، في حشد الدعم والتأييد لقرار الأمم المتحدة الخاص بتعزيز التضامن مع الشعب الفلسطيني.

إجماع وطني

بدا واضحا من المداخلات الإجماع على أهمية تبني شعار فلسطيني واضح سياسيا ومرتبط بإنهاء الاحتلال، ووجوب ان يعبر عام 2014 عام التضامن عن الرسالة السياسية خاصة في ما يتعلق بالاستيطان، وإنهاء الاحتلال وتعزيز حملة المقاطعة لإسرائيل أي استخدامه رافعة للمعركة السياسية القادمة. والعمل بشكل سريع تجاوزا لعنصر الوقت، لأن المتطلبات الموجودة وضمن آلية العمل المؤسساتية البيروقراطية لا تتناسب مع الحدث. وأن يتم الإشارة ولو بشكل مختصر عن مهام عمل هذه اللجنة التي سيتم تعيينها.

التوصيات:

أولاً: تشكيل لجنة وطنية، وفق مرسوم رئاسي يصدره الرئيس محمود عباس، مهمتها العمل على تجسيد القرار الأممي الصادر في 26 نوفمبر تشرين الثاني 2013 الذي اعتبر عام 2014 عاما للتضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني.

ثانياً: تتشكل اللجنة من عضوية الدوائر المعنية في منظمة التحرير الفلسطينية، والوزارات ذات الصلة، والقوى السياسية والاجتماعية، بما فيها التنظيمات والاتحادات، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، على نحو يعكس التنوع في المجتمع الفلسطيني داخل الوطن وفي المنافي وأماكن اللجوء.

ثالثاً: رصد موازنة خاصة لعمل اللجنة والفعاليات التي ستنفذها بموجب احتياجات اللجنة.

رابعاً: التأكيد على دور الجاليات الفلسطينية في مختلف أنحاء العالم في الحملة الهادفة إلى تعزيز القرار الدولي بتجسيد 2014 عاما للتضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، ما يتطلب العمل فوراً على إنهاء الانقسام الداخلي الذي يضر بوحدة الخطاب الوطني وفي رسالة الجاليات في الخارج للعالم.

خامساً: التأكيد على أهمية وجود رؤيا وطنية واضحة وموحدة للأهداف والشعارات، وبانسجام تام بين مختلف القوى السياسية والقطاعات الاجتماعية، ومؤسسات المجتمع المدني.

سادساً: الدعوة إلى استمرار حملات التوعية لتذكير العالم بالقرار الدولي الصادر عن محكمة لاهاي بخصوص جدار الفصل، وأخطار الاستيطان، وتفعيل وتوسيع المقاطعة العالمية لإسرائيل وتحميلها مسؤولية تعثر عملية السلام.

سابعاً: العمل بشكل سريع تجاوزاً لعنصر الوقت، لأن المتطلبات الموجودة وضمن آلية العمل المؤسساتية البيروقراطية لا تتناسب مع الحدث، وأن تتحدد مهام عمل هذه اللجنة التي سيتم تعيينها.